الحدث

استأنف محمد بن سلمان، أمس، جولته العربية، في أعقاب اختتام «قمة العشرين»، التي ظلّ ولي العهد قادراً على التعامل مع أضرارها الجانبية. لكن التحدي الحقيقي سيبدأ مع الاستحقاقات السياسية والاقتصادية الجدية، التي ستجد السعودية نفسها ملزمة بإرضاء حلفائها فيها، وخصوصاً أن «التهديد» الأميركي لم ينته بعد، والطوق التركي لا يزال محيطاً بالرياض

استحقاقات ما بعد «قمة العشرين»: ثمن حماية ابن سلمان إرضاء الحلفاء

أجرى وليّ العهد السعودي، أمس، مباحثات في نواكشوط مع الرئيس الموريتاني (أ ف ب)

تجاوز ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قطوع حضوره في «قمة العشرين»، من دون أن تعني خسائره المحتملة انتهاء المأزق الذي وضع نفسه فيه منذ واقعة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي. قرابة عشرة أيام مرّت على مغادرة ابن سلمان أراضي المملكة، لم تظهر خلالها مؤشرات إلى محاولات لاستغلال غيابه في إحداث تبدلات على مستوى هيكلية الحكم، وهو ما يمنحه عنصر طمأنة داخلياً، أقله على المدى المنظور. على المستوى الخارجي، وعلى الرغم من محاولات الزعماء الغربيين التظاهر بالحزم، إلا أن حديث المصالح والصفقات ظلّ غالباً على ما سواه. مع ذلك، فإن أمام ولي العهد استحقاقات سياسية واقتصادية يتعيّن عليه تخطّيها تحت الضغط المتواصل من الحلفاء، في وقت لم توح فيه تركيا باستعدادها لقلب الصفحة.

وحطّ ابن سلمان، أمس، في موريتانيا، التي كان قد أعلن أكبر ائتلاف معارض فيها رفضه الزيارة، داعياً إلى عدم استقبال «سند إسرائيل القوي». إلا أن الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، استقبل ولي العهد، ووقّع معه سلسلة اتفاقيات بدا بعضها أشبه بمحاولة لاستبقاء ولاء نواكشوط، وتعزيز انخراطها في المعسكر السعودي. نموذج من ذلك ما كشفه وزير الإعلام السعودي، عواد العواد، من أن ابن سلمان قرّر إنشاء مستشفى جامعي يحمل اسمه في العاصمة الموريتانية. ومن موريتانيا، توجّه الأمير الشاب إلى الجزائر، حيث يجري مباحثات تتناول «رفع حجم التبادل التجاري، وتوسيع الشراكة الاقتصادية»، وفق ما أعلنت الرئاسة الجزائرية التي تحاشت الإشارة إلى موضوع أسعار النفط، على رغم أنه يشكّل مادة خلافية بين الجانبين. وسبق وصولَ ابن سلمان إصدار شخصيات إعلامية وثقافية بياناً رافضاً لاستقبال «الآمر بجريمة فظيعة في حق خاشقجي»، توازياً مع دعوة أحزاب معارضة إلى عدم استقبال «المسؤول عن قتل أعداد هائلة من الأطفال والمدنيين في اليمن».

هذه الصورة بدا، يومَي الجمعة والسبت الماضيين، أنها تلاحق ابن سلمان في «قمة العشرين» أيضاً، لكن الزعماء الغربيين الذين حرصوا على تجلية نفورهم منها ظهر سلوكهم أقرب إلى الحركات الدعائية منه إلى التعامل الجدي. إذ لو كان في نية هؤلاء، وفي مقدّمهم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، معاقبة ولي العهد لأمكنهم فعل ذلك منذ زمن، لكنهم لا يفتأون يغطّون ممالأتهم ابن سلمان بمظلّة «العلاقات التاريخية» مع السعودية، فيما لا تجد واشنطن حرجاً في القول إنها تريد بقاء الرجل و«نقطة ومن أول السطر». مظلّة لن تكون من دون ثمن طبعاً، وخصوصاً أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تعتمد في تنظيرها للداخل الأميركي على ضرورة حماية ولي العهد على «فوائد» الأخير لمشاريع الولايات المتحدة في المنطقة. في هذا الإطار، يُفترض أن تكشف المفاوضات اليمنية، المنتظر انطلاقها أواسط الأسبوع الجاري، مدى جدية الدفع الغربي نحو إنهاء الحرب في اليمن، في حين يشكّل الاجتماع المرتقب لمنظمة «أوبك» في فيينا في الموعد نفسه محطة مفصلية في تحديد كيفية تعامل السعودية مع الضغط الأميركي عليها لناحية رفع إنتاجها من النفط.

> **يُتوقّع أن تحاول السعودية الدفع نحو اتفاق «غامض» على خفض إنتاج النفط**

يرى الخبراء المتابعون لشؤون «أوبك» أن السعودية واقعة بين نارَين: الاستمرار في زيادة الإنتاج، مع ما يعنيه الأمر من انعكاسات سلبية على الموازنة السعودية التي يحتاج تحقيق التوازن فيها إلى سعر لا يقلّ عن 73 دولاراً للبرميل، أو المجازفة باستثارة غضب ترامب عبر تخفيض الإنتاج. ما بين الخيارين، يقدّر المحللون أن تلجأ المملكة إلى نوع من الحيلة، عبر الدفع نحو اتخاذ قرار داخل «أوبك» بالتخفيض، من دون أن يُعلَن ذلك صراحة (يمكن المنظمة، مثلاً، تعليل قرارها بانخفاض متوقّع في مستويات الطلب). لكن، ومن أجل تحقيق هدفها، يتعيّن على الرياض أن تقنع موسكو بتخفيض إنتاجها هي الأخرى، علماً بأن روسيا لا تجد ضيراً في انخفاض أسعار النفط، وهو ما كان قد أعلنه الرئيس فلاديمير بوتين عندما وصف تراجع الأسعار إلى 60 دولاراً للبرميل بأنه كان «رائعاً للغاية». وعليه، يبدو أنه لا يزال أمام السعودية مفاوضات «صعبة» مع الجانب الروسي، إلا أن التوصل إلى اتفاق لا يظهر مستحيلاً، في ظلّ إعلان بوتين ـ خلال «قمة العشرين» ـ أن بلاده ستواصل المساهمة في خفض الإنتاج.

مع ذلك، وحتى لو توصّلت السعودية، عبر «أوبك»، إلى اتفاق «غامض» يُخليها من المسؤولية أمام ترامب، إلا أنها لن تتمكن ـ وفقاً لمراقبي «أوبك» ـ من تحقيق ما تصبو إليه اقتصادياً. فشل متوقّع من شأنه أن يزيد موقف الرياض ضعفاً، في ظلّ عملية ابتزاز واضحة يمارسها الرئيس الأميركي تجاهها. وهي عملية لا شيء يحول دون سلوكها مساراً تصاعدياً، بالنظر إلى أن ثمة انقساماً داخل المؤسسات الأميركية حول كيفية التعامل مع ابن سلمان، عاد وتجلّى أول من أمس في تسريب وكالة الاستخبارات المركزية معلومات عن أنها رصدت 11 اتصالاً بين ولي العهد والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني، في الساعات التي سبقت اغتيال خاشقجي وتلك التي أعقبتها. وما يفاقم حجم المأزق السعودي هو إصرار تركيا ـ إلى الآن ـ على إبقاء قضية خاشقجي حية أطول فترة ممكنة، والاستفادة منها في مواجهة الأمير الشاب. ولعلّ التصريحات التي أدلى بها، السبت، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، على هامش «قمة العشرين»، والتي وصف فيها تفسيرات ابن سلمان لحادثة القنصلية بأنها «لا تُصدّق»، مجدداً أن مطالبة بلاده بتسليمها المتورطين في قتل خاشقجي تدلّ على أنه ليس لدى أنقرة حالياً رغبة في التهدئة.

(الأخبار)

اليمن

واشنطن تسابق المفاوضات: حراك مكثّف لتعزيز أوراق «التحالف»

على بعد أيام من انطلاق جولة تفاوضية جديدة بين الأطراف اليمنيين في السويد، يُفترض أن تبدأ يوم الخميس المقبل، تتخذ المؤشرات السياسية والميدانية منحىً سلبياً لا ينبئ بمصير مختلف للجولة الجديدة عما سبقها. لكن، في الوقت نفسه، يمكن أن تكون تلك المؤشرات في إطار الضغوط المتضادة التي تسبق الجلوس إلى الطاولة، وخصوصاً أن ثمة دخولاً أميركياً مباشراً على خط الترتيب للمشاورات المقبلة، ما يشي بأن واشنطن قد تكون انتقلت من مربع اللامبالاة إلى دائرة التكتيك السياسي الهادف.

على المستوى الميداني، عاد التوتر إلى مدينة الحديدة (غرب)، في ظلّ استمرار الحكومة الموالية للرياض في إطلاق المواقف التصعيدية حيال الخطة الأممية لتحييد ميناء المدينة. واستأنف طيران «التحالف»، أمس، غاراته على الحديدة، في وقت أعلنت فيه قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية تنفيذ عملية ضد الميليشيات المدعومة إماراتياً في محيط منطقة كيلو 16، جنوبي شرقي المدينة. وأكد مصدر في تلك القوات أن العملية «حققت أهدافها بنجاح، وكبّدت القوات المعادية خسائر بشرية كبيرة»، وأسفرت عن «إحراق 3 آليات عسكرية». وترافق ذلك مع تنفيذ سلاح الجو المسير ووحدة المدفعية في الجيش واللجان «عملية مشتركة» استهدفت تجمعات القوات الموالية لـ«التحالف» في الساحل الغربي، و«حققت إصابة مباشرة في صفوفها». وكان محيط الحديدة قد شهد، أول من أمس، مواجهات بين الطرفين، عقب محاولة الميليشيات المدعومة إماراتياً التقدم داخل المدينة.

هذه المحاولات، التي لم تصل الى حدّ كسر الهدنة، رافقها استمرار الجانب الأميركي في محاولة تحسين المؤشرات الاقتصادية، أملاً بتعزيز الأوراق التفاوضية للجبهة الموالية لـ«التحالف». في هذا الإطار، جاء اجتماع السفير الأميركي لدى اليمن، ماثيو تولر، أمس، بمحافظ البنك المركزي المعين من قِبَل الرئيس المنتهية ولايته، محمد زمام، في الرياض، حيث طالب زمام بـ«استخدام قنوات البنك المركزي لجميع التحويلات المالية للمنظمات الدولية والإقليمية»، في حين أعلن تولر أن بعثة من صندوق النقد الدولي ستناقش، هذا الأسبوع، مع حكومة هادي «السياسات المالية والنقدية». وكان زمام قد أعلن، أول من أمس، أن البنك المركزي ينتظر ودائع بقيمة ثلاثة مليارات دولار من مصادر أجنبية، مؤكداً «(أننا) سنتخذ العديد من القرارات ليستمر التحسّن في سعر صرف العملة الوطنية». وهو تحسّن يسود اعتقاد واسع في صنعاء بأنه ناجم عن تكتيكات مقصودة تستهدف الانقضاض على مطلب تحييد البنك المركزي، الذي يعتزم وفد «أنصار الله» طرحه في مفاوضات السويد.

> **استأنف طيران «التحالف»، أمس، غاراته على الحديدة**

من وقفة تضامنية مطالبة بإنهاء العدوان السعودي، شهدتها بيروت أمس (أ ف ب)

ويصاحب الدفعَ الأميركي نحو تلميع صورة «التحالف» والقوى المحلية الموالية له، تأكيدٌ متكرر على استمرار الدعم العسكري للسعودية والإمارات، في ما قد يكون محاولة للشدّ من عضد الدولتين قبيل المفاوضات. وفي آخر تجليات ذلك الدعم، أعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أول من أمس، أن بلاده تعتزم «الاستمرار في البرنامج الذي ننخرط فيه الآن»، على الرغم من أن الأزمة الإنسانية وصلت إلى «مستويات خيالية» بحسب تعبيره.

(الأخبار)

كيوسك الصحافة

جذور جريمة قتل خاشقجي: الصراع الوحشي داخل آل سعود

يقف وراء جريمة قتل جمال خاشقجي الوحشية صراع على السلطة داخل العائلة المالكة السعودية، ساهم في تغذيتها جنون ارتياب وتهور ولي العهد محمد بن سلمان. في نهاية المطاف، أدى هذا الغضب الرائج في البلاط الملكي إلى مقتل أحد صحافيي «واشنطن بوست» وبتر أعضائه. بدأت المشاهد الافتتاحية لهذه العداوة العائلية في يناير/ كانون الثاني 2015 داخل جناح مستشفى كبار الشخصيات في الرياض، بينما كان الملك عبد الله على فراش الموت. ووفقاً لسعودي كان في المستشفى آنذاك، فإنّ أبناء عبد الله وحاشيته أجّلوا لفترة وجيزة إبلاغ خليفته الملك سلمان بأنّ المنية قد وافت الملك – ربما كانوا يأملون في إحكام السيطرة على أموال البلاط الملكي والحفاظ على المناصب القوية لأفراد العائلة من فرع الملك عبد الله.

وصف لي هذه الدراما الواقعية سعوديون بارزون وخبراء أميركيون وأوروبيون في سلسلة من المقابلات التي أُجريَت في الولايات المتحدة والخارج خلال الأسابيع التي تلت وفاة خاشقجي. كان لدى هذه المصادر معرفة مباشرة بالأحداث، ولكنهم طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن القضية تتعلق بمسائل دولية حساسة. تم التأكد من صحة هذه المعلومات عن طريق مصادر أميركية مطّلعة.

إليكم الخلاصة التي توصل لها الخبراء الأميركيون والسعوديون الذين راجعوا النتائج الاستخباراتية: قُتِلَ خاشقجي على يد فريق أرسله البلاط الملكي في الرياض كان جزءاً من قوة العمل السريع التي نُظِّمَت قبل هذه العملية بـ18 شهراً. مقالات خاشقجي الاستفزازية وعلاقاته بقطر وتركيا جعلت ولي العهد الذي يستبد بشكل متزايد يشعر بالإهانة، وأصدر أمراً «بإعادته» في يوليو/ تموز 2018، وهو أمر لم تُدرِك الاستخبارات الأميركية معناه إلا بعد ثلاثة أشهر عندما اختفى خاشقجي في إسطنبول.

راقبت الولايات المتحدة هذه الحرب الطاحنة عن كثب. أصبح صهر الرئيس ترامب ومستشاره جاريد كوشنر مستشاراً مقرباً من ابن سلمان. زار كوشنر ابن سلمان في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2017 خلال رحلة خاصة. لم يكشف أي من الطرفين عن تفاصيل محادثاتهما، ولكن من الوارد أنّهما ناقشا مكائد العائلة المالكة. بعد مرور أسبوع على زيارة كوشنر، دبّر ابن سلمان ما يرقى إلى انقلاب داخلي يوم الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني واعتقل أكثر من 200 شخص بين أمراء سعوديين ورجال أعمال واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون في الرياض. خَطَّطَ أقرب المقربين من ابن سلمان في البلاط الملكي بعناية لهذه الاعتقالات.

تَصَدَّر الابن الطموح للملك الراحل الأمير تركي بن عبد الله قائمة أعداء ابن سلمان في انقلاب ريتز كارلتون، وكان قد أعرب في وقت سابق إلى معارفه الأميركيين والصينيين عن مخاوفه من القرارات المتهورة التي اتخذها ابن سلمان. لا يزال تركي رهن الاحتجاز وتوفي كبير مساعديه العسكريين اللواء علي القحطاني بسبب احتجازه في الفندق في العام الماضي.

صراع على الخلافة

بدأت دسيسة القصر في مطلع يناير/ كانون الثاني 2015 عندما تدهورت الحالة الصحية للملك عبد الله حيث قالت تقارير إخبارية إنّ الأطباء شخّصوه بمرض سرطان الرئة في العام السابق. هرعت به طائرة هليكوبتر من معسكره الصحراوي في روضة خريم إلى جناح كبار الشخصيات في مستشفى الحرس الوطني في الرياض محاطاً بأبنائه ومساعديه في القصر. عندما دخل الملك في غيبوبة حاول الديوان الملكي أن يُبقي مرضه القاتل سراً بينما كان يتكهن حول مآلات الخلافة، بما في ذلك احتمالية أن يصبح ابن الملك ورئيس الحرس الوطني متعب ملكاً.

عندما وصل ولي العهد آنذاك الأمير سلمان إلى المستشفى في 23 يناير/ كانون الثاني وطالب: «أين أخي؟»، أخبره رئيس الديوان الملكي وحامي أموال العائلة خالد التويجري أنّ عبد الله «يستريح». الواقع أنّ عبد الله كان قد توفي بالفعل وفقاً لسعودي كان حاضراً في المستشفى حينئذ وطلب عدم ذكر اسمه. غضب سلمان عندما علم بالحقيقة، وترددت أصداء ضربات قوية في ممر المستشفى عندما صفع الملك الجديد رئيس الديوان الملكي المخلوع. اعتُقِلَ التويجري ونُقِلَ إلى فندق ريتز كارلتون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، وهو الآن تحت رهن ما يوصف بالإقامة الجبرية بعد سداد الجزء الأكبر من الأموال التي اختلسها في عهد الملك عبد الله، بحسب ما ذكرت المصادر السعودية.

كان أفراد العائلة المالكة يتجسسون على بعضهم البعض عندما بدأ الصراع على الخلافة يلوح في الأفق. وصف أحد أبناء الملك عبد الله عملية التنصت على هواتف العديد من كبار الأمراء. كما اشترى معسكر عبد الله جهازاً صيني الصنع يمكنه الكشف سرياً عن رموز الدخول للهواتف الواقعة في نطاق 100 ياردة من دون الحاجة للوصول إلى الهواتف مباشرة. كانت أجهزة المراقبة مخبأة في منافض السجائر وغيرها من القطع المتناثرة حول القصور في الرياض من أجل التقاط المؤامرات السياسية والإشاعات.

أحد أعضاء الحاشية الذين ساعدوا الملك سلمان وابنه محمد على تعزيز سلطتهم خلال تلك الأشهر الأولى كان سعود القحطاني، محام وعضو سابق في القوات الجوية يميل للقرصنة الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعي. كان معسكر سلمان يشك في ولاء القحطاني في أول الأمر لأنه كان أحد مساعدي التويجري في البلاط الملكي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وقد تعرّض القحطاني للاستجواب والضرب في الأيام الأولى بعد تولّي سلمان مقاليد الحكم، بحسب قول شخص من داخل القصر. لكنه سرعان ما أثبت ولاءه لابن سلمان بقوة. بصفته مديراً لمركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي، كان القحطاني يثير هواجس ابن سلمان الدائرة حول منافسين محتملين ومخططين لانقلاب متوقع. بدأ القحطاني بجمع أسلحة إلكترونية لاستخدامها بالنيابة عن ابن سلمان. في يونيو/ حزيران 2015، اتصل القحطاني بمجموعة إيطالية غامضة تُعرَف باسم «فريق القرصنة» للحصول على أدوات إنترنت سرية. في 29 يونيو/ حزيران 2015، راسل القحطاني زعيم فريق القرصنة قائلاً: «إنّ الديوان الملكي السعودي (مكتب الملك) يود أن يكون في تعاون مثمر معكم وأن يطور شراكة طويلة واستراتيجية».

خلص المحققون السعوديون والأميركيون إلى أنّ القحطاني، بصفته قائد العمليات المتعلقة بالمعلومات، ساعد في تنظيم جريمة قتل خاشقجي.

بدأ فريق الملك سلمان بلعب السياسة العائلية الصارمة منذ الأسبوع الأول لتوليه السلطة. في أواخر يناير/ كانون الثاني، عزل مرسوم ملكي اثنين من أبناء عبد الله، تركي ومشعل، من منصبيهما كحاكمَين لإمارتَيّ الرياض ومكة على التوالي. تركت الإطاحة بهما جروحاً لم تلتئم. نُصِّبَ محمد بن سلمان ذو التاسعة والعشرين آنذاك وزيراً للدفاع، وعُيِّنَ الابن المرن لوزير الداخلية السابق، والشخص القوي والمفضل لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية محمد بن نايف نائباً لولي العهد الأمير مقرن، ورئيساً سابقاً متواضعاً للاستخبارات السعودية.

أحكم سلمان وابنه محمد سيطرتهما في أبريل/ نيسان 2015. أُطِيحَ بمقرن كولي للعهد ليحل محله محمد بن نايف (قدم الملك يختاً فاخراً اسمه «سولاندج» يبلغ طوله 280 قدماً كهدية وداع لمقرن بعد عام من عزله، بالإضافة إلى منحه امتيازات أخرى، وفقاً لسعودي كان على اطلاع بهذه المعاملات)، وأصبح ابن سلمان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وانضم رسمياً إلى تسلسل الخلافة.

على رغم أنّ ابن سلمان لم يكن يبلغ سن الثلاثين حتى ذلك الحين، إلّا أنّه كان أميراً ماكراً بالفعل، وقد شجّعه نائب ولي عهد الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد وكبير مسؤولي الاستخبارات الإماراتية الشيخ طحنون الذي زار يخت ابن سلمان مراراً وتكراراً في عطلة نهاية الأسبوع خلال السنة الأولى تلك. كان ابن سلمان قد اكتسب سمعةً في الرياض كشخص سريع الغضب، حيث قام في صغره بترهيب مسؤول تسجيل الأراضي الذي كان يعيق نقل الملكية التي كان يريدها الأمير الشاب بإرسال رصاصة له كرسالة تحذير.

كان يفترض أن ينتبه المراقبون إلى علامتي تحذير في سبتمبر/ أيلول 2015 كشفتا أنّ ابن سلمان «كان أميراً سعودياً يمكنه إعادة إنعاش المملكة – أو إسقاطها في الهاوية»، كما جاء في أحد العناوين الرئيسية لإحدى مقالاتي المنشورة عام 2016. سافر السفير الأميركي السابق لدى الرياض جوزيف ويستفال إلى جدة في ذلك الشهر، حيث خطط لمقابلة محمد بن نايف، ولكن أُعيدَ توجيهه في المطار وأُرسِل لمقابلة ابن سلمان بدلاً من ذلك – كان ذلك بمثابة تلميح بشأن هوية من يدير الأمور حقاً. في الشهر ذاته، زار مسؤول استخبارات سعودي مكث في منصبه لفترة طويلة يدعى سعد الجبري مدير «سي آي أيه» آنذاك جون برينان في واشنطن خلال زيارة شخصية للبلاد. الجبري، مستشار مقرب لمحمد بن نايف، لم يخبر سلمان عن تلك الرحلة. فُصِلَ الجبري من عمله فور عودته للبلاد، والآن يعيش في المنفى.

لم تكن تلك الاجتماعات مؤامرة سرية كما تصورها ابن سلمان. على مدى عدة أيام في مايو/ أيار 2016، التقى الأمير تركي بن عبد الله وأقرب مستشاريه رجل الأعمال السعودي طارق عبيد بمجموعة من مسؤولي «سي آي أيه» ووزارة الخارجية السابقين في جناح في فندق «فورسيزونز» في حي جورجتاون. رافقهم المستشار العسكري وحامي تركي وأبناء الملك الراحل عبد الله اللواء علي القحطاني، الرجل الذي سينتهي به الحال ميتاً في نهاية المطاف بعد عام من الزيارة واحتجازه في فندق ريتز كارلتون في الرياض.

وصف عبيد خلال مقابلة أُجرِيَت معه معارف تركي أيام شهر مايو/ أيار 2016 في واشنطن على هذا النحو: «كان الهدف من جولة الاجتماعات هو الحصول على تقييم استراتيجي حول وجهات النظر الأميركية تجاه المملكة ومكانتها من خلال مسؤولي الدفاع والأمن القومي الأميركيين المطّلعين».

جاء ابن سلمان إلى واشنطن الشهر التالي في يونيو/ حزيران 2016 للاجتماع بالرئيس باراك أوباما ومسؤولين آخرين. حتى ذلك الحين، كانت الإدارة محايدة بشكل مدروس وسط التوتر المتصاعد في أوساط العائلة المالكة، على رغم ما كان يبدو كمسار تصادمي بين ولي العهد ونائبه. لكن أوباما أُعجِبَ بالرسالة والطاقة التي جلبها ابن سلمان إلى أجندته الإصلاحية. وبعد زيارة يونيو/ حزيران، كانت الولايات المتحدة تميل نحو المصلح العصبي الشاب.

(...)

ابتداءً من ربيع عام 2017، أنشأ السعوديون برنامجاً سرياً لخطف المنشقّين واحتجازهم في مواقع سرية، وفقاً لخبراء أميركيين وسعوديين مطّلعين. اشتمل البرنامج على «فريق نمور» خاص يعمل بالتنسيق مع مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي برئاسة القحطاني. ساعد مستشار آخر لابن سلمان يُدعى تركي الشيخ في الإشراف على مواقع الاستجواب، وفقاً للخبراء الأميركيين والسعوديين.

وقد اكتسب الانقلاب الداخلي الذي دبّره ابن سلمان زخماً خلال العام الماضي، حيث بدأ يخشى ولي العهد على حياته. في يونيو/ حزيران 2017، خُلِعَ محمد بن نايف من منصبه كولي للعهد بطريقة مُذِلّة واستُبدِلَ بابن سلمان. في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد أسبوع من زيارة كوشنر، اعتقل ابن سلمان أعداءه الملكيين بدءاً بتركي بن عبد الله واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون.

تم اعتقال عدة ناشطات سعوديات في مجال حقوق المرأة في مايو/ أيار 2018، أي قبل شهر واحد فقط من إلغاء ابن سلمان الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارة. يقول منتقدو ابن سلمان إنّ ولي العهد لم يرغب في أن تحصل الناشطات على فضل إصلاحاته. كانت إحدى الناشطات مصدومة للغاية إزاء معاملتها القاسية لدرجة أنّها حاولت الانتحار، وفقاً لأحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، الذي نقل أنّها حاولت شق معصمَيها بشفرة حلاقة.

جنون ارتياب وحشيّ

المزعج حول قصة التنافس العائلي هذه هو أنّها ساعدت في إثارة جنون الارتياب الذي أدى إلى وفاة خاشقجي. ويبدو أن العملية نظمت من قبل خلية خاصة داخل البلاط الملكي حيث كان القحطاني مشرفاً رئيسياً وليس من قبل الاستخبارات. وهذا يُطَمئِن المسؤولين الأميركيين الذين ينظرون للحميدان وزميله رئيس جهاز الأمن الداخلي (المباحث) عبد العزيز الهويريني كقوتَين محتملتَين تدفعان للاستقرار.

أوقف المدعي العام 18 سعودياً تحت ذمة هذه القضية، من بينهم ضابط استخبارات سابق وأحياناً حارس شخصي لابن سلمان يُدعى ماهر مطرب اتهمه المسؤولون السعوديون بأنّه قائد الفريق الذي قتل خاشقجي. وقد طُرِدَ كل من القحطاني والعسيري من منصبَيهما، وكان القحطاني من بين 17 سعودياً فرضت عليهم وزارة المالية الأميركية عقوبات بسبب أدوارهم المزعومة في وفاة الكاتب.

تحكم عائلة آل سعود بيدٍ دموية أحياناً. باعتبارها حليف المملكة الرئيسي، فعلى الولايات المتحدة الالتزام بتهدئة هذا الخلاف العائلي قبل أنّ يُلحِق ضرراً أكبر بالسعودية والعالم.

(ديفيد أغناتيوس/ «واشنطن بوست»)